الفلسطينيين في الضفة الفلسطينية، حتى أواسط نيسان (ابريل) ١٩٨٨، بلغ ١٥ ألف معتقل، منهم ٥٠ بالمئة من العمال، أي ٧٥٠٠ معتقل[٣٧].

وتقارب نسبة العمال المعتقلين في قطاع غزة نسبة أقرانهم في الضفة. واستناداً الى تقرير أصدره المركز الدولي للدفاع عن الحقوق والحريات النقابية، ومقرّه في براغ، فان عدد المعتقلين من العمال بلغ ١٥٧٩ معتقلاً من اجمالي ٣١٩٦ معتقلاً تمّ تسجيلهم في نقابة المحامين في القطاع حتى ١٩٨٨/٩/٣٠. وهذا العدد يمثل ما نسبته ٤٠و٤٩ بالمئة من اجمالي المعتقلين.

واستناداً الى ما ذكر اعلاه، فان عدد العمال المعتقلين، خلال العام الاول للانتفاضة، وصل الى ١٧٥٠٠ معتقل من اجمالي عدد المعتقلين في الفترة عينها، والبالغ ٣٥ ألف شخص، حسب مصادر منظمة التحرير الفلسطينية.

وبطبيعة الحال، فان النقابيين الفلسطينيين من قادة العمال في الضفة والقطاع كانوا عرضة لعمليات القمع والارهاب الواسعة. وهناك المئات منهم تمّ اعتقالهم والزج بهم في المعتقلات، بما في ذلك معتقل انصار ـ ٣ الصحراوي القريب من غزة. وتبعاً لمصادر الاتحاد العام الفرنسي للشغل، فان قوات الاحتلال زجّت بـ ١٥٠٠ نقابي في السجون والمعتقلات حتى كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٨، في الضفة الفلسطينية فقط[٣٨]. وفي مقدم هؤلاء قيادات الحركة النقابية والامين العام لاتحاد النقابات في الضفة، محمود زيادة[٣٩].

واذا كانت لا تتوفر لدينا معطيات رقمية حول عدد المعتقلين من النقابيين العمال في قطاع غزة، فان هناك مؤشراً على ذلك هو قيام سلطات الاحتلال باعتقال معظم القيادات النقابية، ومن بينهم اعضاء اللجنة التنفيذية لاتحاد النقابات العمالية في القطاع، اضافة الى عدد من أعضاء المجالس الادارية للنقابات[٤٠].

وتمتد عمليات القمع والارهاب الصهيوني ضدّ العمال وحركتهم النقابية لتصل حدّ الابعاد. فهناك عدد من العمال والنقابيين من اجمالي المبعدين البالغ عددهم ٥٩ مناضلاً، من بينهم سكرتير كتلة الوحدة العمالية في قطاع غزة، جمال زقوت، والذي اتهمته السلطات الاسرائيلية بعضوية القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة؛ كما أُصدرت قرارات ابعاد بحق عضو اللجنة التنفيذية لنقابات العمال في الضفة، رضوان زيادة، وعضو المكتب المركزي لكتلة الوحدة العمالية في المناطق المحتلة، محمد اللبدي، وآخرين[٤١].

وامتد هجوم الاحتلال ليشمل المقارّ النقابية المحلية والاقليمية في الضفة والقطاع، فتمّ اقتحام معظم المكاتب واعتقال من فيها؛ كما صودرت محتوياتها، وتمّ اتلاف العديد منها. وحتى أيار (مايو) ١٩٨٨، قامت السلطات بغلق ١٩ نقابة في الضفة تتبع اتحاد نقابات العمال، وهو احد المنظمات الاقليمية في الضفة[٤٢].

ان عمليات غلق النقابات العمالية ومجمّعاتها شملت مختلف المدن والمناطق. ومن أبرز ما تمّ غلقه اتحاد النقابات في قطاع غزة، ومجمّع النقابات العمالية في كل من نابلس وجنين، ومقار نقابات عمال المؤسسات العامة في طولكرم وسلفيت ودير الغصون وعشرات النقابات في مدن وقرى الضفة والقطاع، الى درجة ان ليس هناك نقابة واحدة لم يتمّ غلقها من جانب الاحتلال لفترة ما[٤٣].

ويمكن القول، ان المحصلة العامة لعمليات القمع والارهاب الاسرائيلي ضد العمال ونقاباتهم